الآداب | مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
للدراسات اللغوية والأدبية
(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508

العدد الحادي عشر 11
سبتمبر 2021

أثر التقديرات النحوية في معرفة الابتداء التَّعَسُّفِيّ في القرآن الكريم
دراسة تطبيقية على حذف الفعل مع باء القسم

د سعيد بن محمد بن علي آل موسى* smalmosa@kku.edu.sa

د. علي خليفة عطوة عبداللطيف** aabdulatif@kfu.edu.sa

الملخص:

عني هذا البحث بفهم دلالة التراكيب النحوية القرآنية وبيان تأثيرها في علم الوقف والابتداء، واكتسبت أهميتها من استقراء مواضع باء القسم في القرآن الكريم استقراء تاما، ودراستها دراسة تطبيقية؛ بهدف تحرير الخلاف النحوي في هذه المسألة، وتوضيح ارتباط حذف الفعل مع باء القسم بمسألة الابتداء التَّعَسُّفِيّ في آيات القرآن الكريم؛ للإجابة عن سؤالين رئيسين: هل ورد في القرآن الكريم حذف الفعل مع باء القسم؟ وما ارتباط حذف الفعل مع باء القسم بمسألة الابتداء التَّعَسُّفِيّ؟ وقد اتبع البحث المنهج الاستقرائي التحليلي وجاء في ثلاثة مباحث، بعد مقدمة تناولت إشكالية البحث وأسئلته وأهدافه وأهميته وأهم الدراسات السابقة وإجراءات البحث ومصطلحاته والتعريفات الإجرائية. وتتمثل أهم نتائج البحث في أن القول بعدم وقوع حذف الفعل مع باء القسم في القرآن الكريم رأي ضعيف، وأن ابن مالك والزمخشري ممن قال بوقوع حذف الفعل مع باء القسم في القرآن الكريم، وأن الابتداء التَّعَسُّفِيّ في حذف الفعل مع باء القسم جاء في ست آيات في القرآن الكريم.

الكلمات المفتاحية: أسلوب القسم، حروف القسم، الدراسات القرآنية، النحو والدلالة، الوقف والابتداء.

* أستاذ اللغويات المشارك - قسم اللغة العربية وآدابها - كلية العلوم الإنسانية - جامعة الملك خالد - أبها، المملكة العربية السعودية.

** أستاذ النحو والصرف المساعد – المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل - جامعة الملك فيصل، الأحساء، المملكة العربية السعودية.

يتقدم الباحثان بالشكر والتقدير إلى جامعة الملك خالد على دعم هذا البحث في البرنامج البحثي العام رقم (G.R.P-72-41).

DOI: 10.53286/2118-000-011-001

مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508
الآداب للدراسات اللغوية والأدبية

The Effect of Grammatical Assessment on the Knowledge of Arbitrary Starting in the Holy Qur'an:

An Applied Study on Deleting the Verb along with *Ba'a alqasam* 'the Letter '*Ba*' Used in Oath Sentence'

Dr. Saeed Mohammad Ali Al Mosa* smalmosa@kku.edu.sa

Dr. Ali Khalifa Atwa Abdullatif** aabdulatif@kfu.edu.sa

Abstract:

This study is concerned with understanding the significance of the Qur'anic grammatical structures and their impact on the science of stopping and starting. It gained its importance from a complete extrapolation of the positions of the letter '*Ba*' in oath sentences in the Holy Qur'an through an applied study aiming to address the grammatical disagreement on this issue clarifying the link between deleting the verb along with the oath letter '*Ba*' related to the issue of arbitrary starting in the verses of the Holy Qur'an to answer two main questions: Did the Holy Qur'an mentions that the verb along with the letter '*Ba*' of oath should be deleted? And to what extent is the deletion of the verb with the letter '*Ba*' of oath related to the issue of arbitrary starting? The study followed the extrapolative analytical method, and it was divided into three chapters. The most important findings of the study are: The saying that the deletion of the verb with the letter '*Ba*' of oath does not occur in the Holy Qur'an is a weak opinion as being confirmed by Ibn Malik and Al-Zamakhshari.

Keywords: Oath Method, Oath Letters, Quranic Studies, Grammar and Semantics, Stopping and Starting.

* Associate Professor of Linguistics, Faculty of Humanities, King Khalid University, Abha, Saudi Arabia.

** Assistant Professor of Arabic syntax and morphology, Scientific Journal of King Faisal University, King Faisal University, Alahsa, Saudi Arabia.

المقدمة:

لا شك أن تميز بنية النظام اللغوي لآيات القرآن الكريم عن أي نظام لغوي آخر يرتبط ارتباطا وثيقا بمعرفة علم الوقف والابتداء لأن به يعرف تمام المعنى، ولذلك أصبح من المستحيل دراسة دلالات آيات القرآن الكريم وتراكيبه إلا بعد معرفة بداية كل جملة ونهايتها؛ إذ إن الوقف تابع المعنى، والابتداء القبيح -أو الوقف القبيح- يعطي دلالة غير مقصودة أو غير صحيحة. ولذلك يقول الطبري رحمه الله: "غير جائز أن يخاطبَ جل ذكره أحدا من خلقه إلا بما يفهمه المخاطَبُ، ولا يرسلَ إلى أحد منهم رسولا برسالة إلا بلسانٍ وبيانٍ يفهمه المرسَلُ إليه"[1].

ويقول ابن مجاهد رحمه الله: "لا يقوم بالتمام إلا نحوي عالم بالقراءة، عالم بالتفسير، عالم بالقصص وتلخيص بعضها من بعض، عالم باللغة التي نزل بها القرآن"[2]. ولهذا يقول الأشموني عن علم الوقف والابتداء: "ولا يقوم بهذا الفن إلا من له باع في العربية، عالم بالقراءات، عالم بالتفسير، عالم باللغة التي نزل القرآن بها على خير خلقه"[3].

غير أن مسائل علم الوقف والابتداء يصعب الإحاطة بها؛ لذلك يقول النحاس رحمه الله: "إنّ من الوقف ما هو واضح مفهومٌ معناه، ومنه مشكل لا يدرى إلا بسماعٍ، وعلم بالتأويل، ومنه ما يعلمه أهل العلم بالعربيّة واللّغة، فيدري أين يقطع، وكيف يأتنف"[4].

ومن أشهر الأمثلة في هذا المقام أقوال علماء الوقف والابتداء في تفسير قوله تعالى:﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [سورة آل عمران، آية: 7]، فالوقف على ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ كما يقول الأشموني هو "وَقْفُ السلف وهو أسلم؛ لأنه لا يصرف اللفظ عن ظاهره إلا بدليل منفصل، ووَقْفُ الخلف على ﴿ٱلۡعِلۡمِ﴾ ومذهبهم أعلم، والتأويل المُعيَّنُ لا يتعين؛ لأنَّ من

المتشابه ما يمكن الوقوف عليه ومنه ما لا يمكن، وبين الوقفين تضاد؛ فإن وقف على أحدهما امتنع الوقف على الآخر، وقد قال بكل منهما طائفة من المفسرين.

وقد روى ابن عباس أن النبي -صلى الله عليه وسلم- وقَف على ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾، وعليه جمع من السادة النجباء كابن مسعود وغيره، أي: أنّ اللَّه استأثر بعلم المتشابه كنزول عيسى ابن مريم، وقيام الساعة، والمدة التي بيننا وبين قيامها، وليس بوقف لمن عطف ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ على الجلالة، أي: ويعلم الراسخون تأويل المتشابه أيضًا. ويكون قوله: ﴿يَقُولُونَ﴾ جملة في موضع الحال من ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ أي: قائلين آمنا به. وقال السجستاني: الراسخون غير عالمين بتأويله، واحتج بأن ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ في موضع (وأما) وهي لا تكاد تجيء في القرآن حتى تُثَنَّى أو تُثَلَّث كقوله: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ ... وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ ... وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ﴾ [سورة الكهف، آية: 79-82]، ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ [سورة الضحى، آية: 9-10]. وهنا قال: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ ولم يقل بعده (وأما)، ففيه دليل على أن قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ مستأنف منقطع عن الكلام قبله، وقال أبو بكر: وهذا غلط؛ لأنه لو كان المعنى "وأما الراسخون في العلم فيقولون" لم يجز أن تحذف (أما) والفاء لأنهما ليستا مما يضمر"[(5)].

وهذا النص يدل دلالة قطعية على تبعية الوقف للمعنى، ولهذا فإن تفسير السلف يعد عمدة في اختيار الوقوف، وقد كان علماء الوقف يعتمدون على تفسيرات السلف لمعاني الآيات في بعض ترجيحات الوقف والابتداء في القرآن الكريم؛ ولذلك يجب مراعاة مواضع الوقف والابتداء حتى لا يخل القارئ بالمعنى المقصود فيقع في الحرج وربما يصل إلى مرحلة تحريف المعنى بالكلية.

وقد كان لعلماء الوقف جهود كبيرة في معرفة الوقوف وتصنيفها، وكان من ذلك ما جاء عن ابن الجزري رحمه الله فيما يتعلق بالوقف التَّعَسُّفِيّ، وهو نص مشهور تداوله العلماء من بعده، يقول ابن الجزري:

"لَيْسَ كُلُّ مَا يَتَعَسَّفُهُ بَعْضُ الْمُعْرِبِينَ أَوْ يَتَكَلَّفُهُ بَعْضُ الْقُرَّاءِ، أَوْ يَتَأَوَّلُهُ بَعْضُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ مِمَّا يَقْتَضِي وَقْفًا وَابْتِدَاءً يَنْبَغِي أَنْ يَتَعَمَّدَ الْوَقْفَ عَلَيْهِ، بَلْ يَنْبَغِي تَحَرِّي الْمَعْنَى الْأَتَمِّ وَالْوَقْفِ الْأَوْجَهِ، وَذَلِكَ نَحْوَ الْوَقْفِ عَلَى: ﴿وَٱرۡحَمۡنَآ أَنتَ﴾ [سورة البقرة، آية: 286]، وَالِابْتِدَاءِ: ﴿مَوۡلَىٰنَا فَٱنصُرۡنَا﴾ عَلَى مَعْنَى النِّدَاءِ، وَنَحْوَ: ﴿ثُمَّ جَآءُوكَ يَحۡلِفُونَ﴾ [سورة النساء، آية: 62]، ثُمَّ الِابْتِدَاءُ ﴿بِٱللَّهِ إِنۡ أَرَدۡنَآ﴾، وَنَحْوَ: ﴿وَإِذۡ قَالَ لُقۡمَٰنُ لِٱبۡنِهِۦ وَهُوَ يَعِظُهُۥ يَٰبُنَيَّ لَا تُشۡرِكۡ﴾ [سورة لقمان، آية: 13]، ثُمَّ الِابْتِدَاءُ: ﴿بِٱللَّهِۖ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ﴾ عَلَى مَعْنَى الْقَسَمِ، وَنَحْوَ: ﴿فَمَنۡ حَجَّ ٱلۡبَيۡتَ أَوِ ٱعۡتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ﴾ [سورة البقرة، آية: 158]، وَنَحْوَ: ﴿فَٱنتَقَمۡنَا مِنَ ٱلَّذِينَ أَجۡرَمُواْۖ وَكَانَ حَقًّا﴾ [سورة الروم، آية: 47]، وَيُبْتَدَأُ: ﴿عَلَيۡهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾، وَ﴿عَلَيۡنَا نَصۡرُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ بِمَعْنَى: وَاجِبٌ أَوْ لَازِمٌ، وَنَحْوَ الْوَقْفِ عَلَى ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ﴾ [سورة الأنعام، آية: 3]، وَالِابْتِدَاءُ: ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ﴾. وَأَشَدُّ قُبْحًا مِنْ ذَلِكَ الْوَقْفُ عَلَى: ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ وَالِابْتِدَاءُ: ﴿وَفِي ٱلۡأَرۡضِ يَعۡلَمُ سِرَّكُمۡ﴾، وَنَحْوَ الْوَقْفِ عَلَى: ﴿وَرَبُّكَ يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخۡتَارُۗ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُۚ﴾ [سورة القصص، آية: 68]، مَعَ وَصْلِهِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَيَخۡتَارُ﴾ عَلَى أَنَّ: ﴿مَا﴾ مَوْصُولَةٌ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ بَعْضِهِمْ فِي: ﴿عَيۡنٗا فِيهَا تُسَمَّىٰ سَلۡسَبِيلٗا﴾ [سورة الإنسان، آية: 18]، أَنَّ الْوَقْفَ عَلَى: ﴿تُسَمَّىٰ﴾ أَيْ: عَيْنًا مُسَمَّاةً مَعْرُوفَةً، وَالِابْتِدَاءُ: (سَلْ سَبِيلًا) هَذِهِ جُمْلَةٌ أَمْرِيَّةٌ، أَيِ: اسْأَلْ طَرِيقًا مُوَصِّلَةً إِلَيْهَا، وَهَذَا مَعَ مَا فِيهِ مِنَ التَّحْرِيفِ يُبْطِلُهُ إِجْمَاعُ الْمَصَاحِفِ عَلَى أَنَّهُ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ، وَمِنْ ذَلِكَ الْوَقْفُ عَلَى: ﴿لَا رَيۡبۛ﴾ [سورة البقرة، آية: 2]، وَالِابْتِدَاءُ: ﴿فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾، وَهَذَا يَرُدُّهُ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي "سُورَةِ السَّجْدَةِ": ﴿لَا رَيۡبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [سورة السجدة، آية: 2]، وَمِنْ ذَلِكَ تَعَسُّفُ بَعْضِهِمْ، إِذْ وَقَفَ عَلَى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ﴾ [سورة التكوير، آية: 29]، وَيَبْتَدِئُ: ﴿ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ وَيُبْقِي: ﴿يَشَآءَ﴾ بِغَيْرِ فَاعِلٍ، فَإِنَّ ذَلِكَ وَمَا أَشْبَهَهُ تَمَحُّلٌ وَتَحْرِيفٌ لِلْكَلِمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ يُعْرَفُ أَكْثَرُهُ بِالسِّبَاقِ وَالسِّيَاقِ"[6].

وهذا النص الفريد لابن الجزري -رحمه الله- حول الوقف التَّعَسُّفِيّ كلام مجمل يحوي نماذج من الأمثلة التي توضح فكرة "التعسف" في الوقف والابتداء، لكن تظل هذه المسألة في حاجة ماسة إلى جهود علمية مختصة، تستقصي هذا النوع من الوقوف والابتداء في آيات القرآن الكريم، وتدرس تراكيب الجملة النحوية وترجح بين الأقوال المختلفة حول بداية كل جملة ونهايتها ومتعلقاتها؛ لمعرفة ما يتعلق بالابتداء التَّعَسُّفِيّ، وإذا عُلم الابتداء التَّعَسُّفِيّ في الآية عُلِم بالضرورة الوقف التَّعَسُّفِيّ.

ومن النماذج التي عرض لها بن الجزري بعض الآيات التي تتعلق بحذف الفعل مع باء القسم، وهذه المسألة إنما يعنى بها في المقام الأول علم النحو، ومن هنا ظهرت إشكالية هذا البحث الذي جاء تحت عنوان: "أثر التقديرات النحوية في معرفة الابتداء التَّعَسُّفِيّ في القرآن الكريم: دراسة تطبيقية على حذف الفعل مع باء القسم".

إشكالية البحث:

تظهر إشكالية البحث في غياب دراسة نحوية متخصصة تتناول مسألة حذف الفعل مع باء القسم في آيات القرآن الكريم، وعلاقاتها بعلم الوقف والابتداء، وتجيب عن السؤالين الآتيين:

- هل ورد في القرآن الكريم حذف الفعل مع باء القسم؟
- ما ارتباط حذف الفعل مع باء القسم بمسألة الابتداء التَّعَسُّفِيّ في آيات القرآن الكريم؟

أهداف البحث:

- تحرير الخلاف النحوي حول حذف الفعل مع باء القسم في القرآن الكريم.
- توضيح ارتباط حذف الفعل مع باء القسم بمسألة الابتداء التَّعَسُّفِيّ في آيات القرآن الكريم.

أهمية البحث:

- استكمال نهج الدراسات القرآنية.
- استقراء مواضع باء القسم في القرآن الكريم استقراء تاما.

- دراسة باء القسم في القرآن الكريم دراسة تحليلية من خلال نماذج تطبيقية.

- السعي إلى فهم دلالة التراكيب النحوية القرآنية وبيان تأثيرها في علم الوقف والابتداء.

الدراسات السابقة:

ظهرت جهود علمية كبيرة تناولت العلاقة بين علم النحو من ناحية والوقف والابتداء في القرآن الكريم من ناحية أخرى، كان أكثرها ذا صلة بموضوع البحث الحالي، ومنها:

دراسة ابن علي (2004م/1425هـ) بعنوان "من أسرار القسم في القرآن الكريم" المنشورة في مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، وهي دراسة تناولت أسلوب القسم في القرآن الكريم.

ودراسة هدنة (2010م) بعنوان "دور الوقف في خدمة النص القرآني" التي عُرضت في أعمال الملتقى الدولي الثاني "القراءات القرآنية والإعجاز" في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجديدة، في جامعة شعيب الدكالي، بالمملكة المغربية، وهي دراسة ركزت على دور الوقف في خدمة النص القرآني.

ودراسة عبد الله (2014م) بعنوان "أساليب القسم في القرآن الكريم: دراسة نحوية" المنشورة في مجلة جامعة البحر الأحمر، السودان.

ودراسة الصوافي (2014م/1435هـ) بعنوان "الوقف والابتداء وأثرهما في المعاني القرآنية" المنشورة في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، وهي دراسة ركزت على أثر الوقف والابتداء في المعاني القرآنية.

ودراسة الحريبات (2015م) بعنوان "ظواهر لغوية في الوقف والابتداء: دراسة نحوية صوتية دلالية" المنشورة في مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية، مركز جيل البحث العلمي، لبنان، وهي دراسة هدفت إلى إثبات الترابط بين الوقف والابتداء من ناحية، وبين الجوانب اللغوية من ناحية أخرى.

ودراسة الهادي (2017م/1438هـ) بعنوان "أسلوب القسم في القرآن الكريم: دراسة نحوية وصفية تحليلية" وهي رسالة دكتوراه في جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية بأم درمان، السودان.

ودراسة حمودة (2017م) بعنوان "الوقف والابتداء غير المنصوص عليه في القرآن الكريم: السر والأثر" المنشورة في مجلة كلية الآداب، جامعة بورسعيد، مصر، وهي دراسة تناولت ثلاثين شاهدا من الوقوف غير المنصوص عليها في القرآن الكريم، صنفتها إلى شواهد مقبولة وشواهد غير مقبولة، دون أن تعرض للابتداء التَّعَسُّفِيّ الذي هو مدار بحثنا الحالي.

ودراسة "أبو شريف" (2018م/1439هـ) بعنوان "بناء النص القرآني في ضوء الوقف والابتداء" المنشورة في مجلة تبيان للدراسات القرآنية، الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

ودراسة بسباسي ومصرني (2018م) بعنوان "أثر تجاذب علل النحو والدلالة في وقوف القرآن الكريم" المنشورة في مجلة جسور المعرفة، مخبر تعليمية اللغات وتحليل الخطاب، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، الجزائر، وهي دراسة ركزت على أثر علمي النحو والدلالة في وقوف القرآن الكريم.

ودراسة المرشدي (2019م/1440هـ) بعنوان "أثر الوقف والابتداء في تغيير المعاني النحوية عند القراء" المنشورة في مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، وهي دراسة تناولت أثر الوقف والابتداء في المعاني القرآنية.

ودراسة إبرى (2019م) بعنوان "الوقف والابتداء وأثرهما على معاني القرآن الكريم: دراسة نظرية تطبيقية" المنشورة في مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية، مركز جيل البحث العلمي، لبنان.

ودراسة ملوك (2020م/1441هـ) بعنوان "أثر الوقف والابتداء القبيح في تحريف معاني الآيات القرآنية" المنشورة في مجلة البحوث والدراسات الشرعية.

ويظهر من خلال عرض الدراسات السابقة أن بعضها تناول دور الوقف في خدمة النص القرآني، وبعضها دار حول أثر الوقف والابتداء في المعاني القرآنية، أو بيان الترابط بين الوقف والابتداء وبين الجوانب اللغوية، وبعضها حول دراسة أسلوب القسم في القرآن الكريم، ولم تعمد دراسة واحدة منها إلى تناول الابتداء التَّعَسُّفِيّ وربطه بآيات القسم في القرآن الكريم، وهو موضوع بحثنا الحالي.

إجراءات البحث:

منهج البحث:

اتبع البحث المنهج الاستقرائي التحليلي لملاءمته لأهداف البحث.

خطوات البحث:

جاء البحث في مقدمة وثلاثة مباحث: تناولت المقدمة إشكالية البحث، وأسئلته، وأهدافه، وأهميته، ثم عرضت لأهم الدراسات السابقة، ثم إجراءات البحث، ومصطلحات البحث والتعريفات الإجرائية. وجاء المبحث الأول بعنوان "القسم وحروفه في القرآن الكريم". والمبحث الثاني بعنوان "الخلاف النحوي حول وقوع حذف الفعل مع باء القسم في القرآن الكريم". والمبحث الثالث بعنوان "نماذج الابتداء التَّعَسُّفِيّ في حذف الفعل مع باء القسم في القرآن الكريم". وختم البحث بأهم النتائج وقائمة المراجع.

مصطلحات البحث والتعريفات الإجرائية:

تعريف "الابتداء التَّعَسُّفِيّ":

"الابتداء" لغة: البَدْءُ، والشروع، وهو ضد "الوقف"، تقول: "بدأتُ الشيء" أي: فعلتُهُ ابتداءً[7].

و"الابتداء" اصطلاحًا: هو الشروع في القراءة، سواء أكان بعد قطع وانصراف عنها، أم بعد وقف بنية استئناف القراءة[8].

و"التعسف" لغة: الأخذ بالقوة، يُقال: "عسف في الأمر" أي: فعَله من غير روية[9].

و"التعسف" اصطلاحًا: هو مناقضة قصد الشارع في تصرف مأذون فيه شرعًا[10].

وأما تعريف "الابتداء التَّعَسُّفِيّ" اصطلاحًا فهو: الابتداء بما لا يحسن الابتداء به، لإيصال معنىً بعيد، أو تعضيد وجه تفسيريٍّ لا يدعمه الدليل.

ومن خلال هذا التعريف يمكن القول بأنَّ هناك شرطين للابتداء التَّعَسُّفِيّ: أن يكون المعنى الحاصل من هذا الابتداء معنًى لا يدعمه الدليل التفسيريُّ أو اللغويُّ، وأن يتعمَّد القارئُ هذا الابتداء.

تعريف "القَسَم":

"القَسَم" لُغةً: مَصدَرُ قَسَمَ الشَّيءَ يَقسِمُهُ قَسْمَاً فانقَسَمَ. وقسَّمهُ: جزَّأهُ، والقِسْمةُ والقِسْمُ بالكسر: النَّصِيبُ والحظُّ. ويَأتِي القَسَمُ بِمعنَى اليَمِينِ والحَلفِ، وهُو القَسَمُ بِفتحِ القَافِ والسِّينِ وجَمعُهُ أَقسَامٌ، مِثل، سَبَبٌ وأَسبابٌ، ومِنهُ: أَقسَمَ بِاللهِ إقساماً، أي: حَلَفَ بِاللهِ حلْفاً. وقاسَمَهُ: أقسَمَ لَهُ، أو شَارَكَهُ فِي القَسَمِ[11]. يَقُولُ الراغب الأصفهاني (ت502هـ): "إنَّ القَسَمَ بِمعنى اليَمينِ، أَصلُهُ مِن القَسامَةِ، وهِيَ أَيمانٌ تُقسَمُ علَى أَولِياءِ القَتِيلِ إذا ادَّعُوا علَى رَجُلٍ أَنَّهُ قَتَلَ صاحِبَهُم، ومَعَهُم دَلِيلٌ دُونَ البَيِّنة، فيَحلِفُونَ خَمسِينَ يَميناً تُقسَمُ علَيهِم، ثمَّ صارَ اسمٌ لِكلِّ حَلفٍ، فَكأَنَّهُ أي: القَسَمُ كانَ في الأَصلِ تَقسيمَ أيمانٍ، ثمَّ صارَ يُستَعمَلُ في نَفسِ الحَلْفِ والأيمانِ"[12].

و"القَسَم" اصطِلاحاً: هُوَ أسلوب من أساليب الإنشاء غير الطلبي يؤتى به لتَوكِيدِ الكَلامِ وإبرازُ معانيهِ ومقاصِدِهِ علَى النَّحو الَّذِي يُرِيدُهُ المتكلِّمُ[13].

المبحث الأول: القسم وحروفه في القرآن الكريم

القَسَم هو تَوْكيد للكَلامِ، وبَيانٌ لَهُ، وإِلَى ذلِكَ أشارَ سِيبَويه بقوله: "اعلَمْ أنَّ القَسَمَ تَوكِيدٌ لِكَلامِكَ. فإذا حَلَفْتَ علَى فِعلٍ غيرِ مَنفِيٍّ لم يَقَعْ لَزِمَتْهُ اللَّامُ، ولَزِمَتْ اللَّامَ النُّونُ الخفِيفَةُ أو الثَّقِيلَةُ

فِي آخِرِ الكَلِمةِ، وذلِكَ قولُكَ: لأفعَلَنَّ.. واعلَمْ أنَّ من الأفعَالِ أشياءَ فِيها مَعنى اليَمِين، يَجرِي الفِعلُ بَعدَها مُجرَاهُ بَعدَ قَولِكَ: واللهِ، وذلِكَ قولُكَ: أُقسِمُ لأفعَلَنَّ، وأشهَدُ لأفعَلَنَّ، وأَقسَمْتُ باللهِ علَيكَ لَتَفعَلَنَّ"[14].

ويتكوَّنُ أسلُوبُ القَسَمِ من جُملَتَيْنِ: الجملة الأُولَى هي جُملةُ القَسَمِ، والجملة الثَّانيةِ هي جملة جَواب القَسَمِ. وجملةُ القسَمِ قد تَكُونُ جملةً فِعليَّة، وقد تَكُونُ جملَةً اسميَّة: فالجُملةُ الفِعليَّةُ، نحو "حَلَفْتُ بِاللهِ، وأَقسَمْتُ بالله"، والجملة الاسمِيَّةُ، نحو: "لَعَمرُ اللهِ، ويَمِينُ اللهِ، وايمُنُ اللهِ"[15].

والقَسَم إمَّا علَى إضمارِ فعلٍ أو إظهارِه، تقول: "أحلِفُ باللّه لأَفعَلَنَّ" أو تاللّهِ، أوْ واللّهِ، ولا يَظهرُ الفِعلُ إلا بالباءِ لأنَّها الأصلُ؛ فقد يُكتَفَى بِحرفِ الجرّ، وما أُقسِمَ بِهِ، ويُحذَفُ الفِعلُ الدَّالُّ علَى القَسَمِ، ويُسمَّى حرفُ الجرّ هُنا حَرفَ قَسمٍ. فإذا كانَ حرفُ القَسَمِ المُستَخدَمُ هُوَ الباءُ فإنَّ الفِعلَ الَّذِي يَتَعلَّقُ بِهِ الجارُّ والمجرُورُ يَكُونُ مَحذُوفاً جوازاً. قال سيبويه: "وللقَسَمِ والمُقسَمِ بِهِ أدَواتٌ فِي حُرُوفِ الجرّ، وأكثرُها الواو، ثمَّ الباءُ، يَدخُلانِ علَى كُلِّ مَحلُوفٍ بِهِ. ثُمَّ التَّاءُ، ولا تَدخُلُ إلَّا فِي واحدٍ، وذلكَ قَولُكَ: واللهِ لَأَفعِلَنَّ، وباللهِ لَأَفعَلَنَّ، وقَالَ تَعَالَى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم﴾ [سورة الأنبياء، آية: 57]. وقَالَ الخليلُ (ت175هـ): إنَّما تَجيءُ بِهذِهِ الحُرُوفَ، لأنَّكَ تُضِيفُ حَلفَكَ إلَى المحلُوفِ بِهِ، كما تُضِيفُ مَرَرْتُ بِهِ بِالباءِ، إلَّا أنَّ الفِعلَ يَجِيءُ مُضمَراً فِي هذا الباب، والحَلفُ توَكِيدٌ"[16].

فإنْ كانَ الفِعلُ قَدْ وَقَعَ لم يؤت بغير اللاَّمِ -لأن نُونَ التَّوكيدِ لا تَدْخُلُ على فِعلٍ قَد وقَعَ- نحو: "واللّهِ لَفَعَلتُ". والأكثر أن تدخل عليه مع "قد" كقولك: والله لقد فَعَلتُ. وقد سُمِعَ من العَرَب: "واللّهِ لَكَذَبتَ". وإذا كان الفعل مَنفِيّا لم يتغَيّر عَنْ حالِه التي كانَ عَلَيها قبلَ القسم؛ مثل: "واللّهِ لا أفعَلُ".

وجُملةُ القَسَمِ وجملة جَواب القَسَمِ تَتنزَّلانِ مَنزِلةَ الجُملةِ الواحِدةِ، فَهُما كَجُملَتي الشَّرطِ وجَوابِ الشَّرطِ، لا تَستَغنِي إحداهُما عنِ الأُخرى، فَوُجُودُ القَسَمِ سَببٌ فِي وُجُودِ جَوابِ القَسَمِ، فلا يُمكِنُ أنْ يَأتيَ الجوابُ دُونَ أنْ يُمَهَّدَ لَهُ بالقَسَمِ، فالترابُطُ بَينَ جُملة القَسَمِ وجملة جَواب القَسَمِ تَرابُطٌ فِي المعنى والصناعة النحويَّة[17].

وقَدْ يَجُوز حذف "لا" لفظا فقط وهي مرادة في المعنى، وذلك نحو: واللّهِ أَفعلُ ذلك أَبَدًا؛ تريد: واللّهِ لا أَفعلُ ذلك أَبَدًا.

وحروف القسم ثلاثة: الباء، والواو، والتاء. يقول سيبويه: "وللقسم والمقسم به أدواتٌ في حروف الجر، وأكثرها الواو، ثمَّ الباء -يدخلان على كلّ محلوف به- ثمَّ التاء، ولا تدخل إلا في واحد؛ وذلك قولك: والله لأفعلن، وبالله لأفعلنّ، و﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم﴾ [سورة الأنبياء، آية: 57]"[18]. ويقول ابن جني: "والحروف الَّتِي يصل بهَا الْقسم إِلَى الْمقسم بِهِ ثَلَاثَة وَهِي الْبَاء وَالْوَاو وَالتَّاء: فالباء هِيَ الأَصْل وَالْوَاو بدل مِنْهَا وَالتَّاء بدل من الْوَاو"[19].

ولامُ جَوابِ القَسَم هي إحدى اللامات غير العاملة، ويجوز حذفها إذا كان الجواب جملة اسمية -فيتلقى القسم بمبتدأ غير مقرون باللام- ولم يكن في القسم استطالة، لكنه -كما يقول ابن مالك[20]- نادر. وأما لو وجدت استطالة لم يعدَّ نادرًا، كقول أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "وَاللَّهِ أَنَا كُنْتُ أَظْلَمَ"[21]. وكقول ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "وَالَّذِي لا إِلَهَ غَيْرُهُ هَذَا مَقَامُ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ"[22]. وقول الشاعر[23]:

وربِّ الســـماواتِ العُــلا وبُروجهـــا والأرضِ ومـــا فيهـــا: المقـــدَّرُكـــائنُ

مما سبق يتبين أن من أحكام جملة القسم أنها إذا كانت فعلية فدائما يكون فعلها دالا على القسم؛ مثل: أقسم - أحلف.

صور القسم في القرآن الكريم:

يأتي أسلوب القسم في القرآن الكريم على عدة صور:

1- صورة اكتمال الأركان: وفيها تأتي أركان أسلوب القسم كاملة؛ وهي: فعل القَسَم -وهو ما يُطلق عليه اصطلاحًا "جملة القَسَم"- وحَرف القَسَم، والمقسم به، والمقسم عليه (وهو ما يُطلق عليه اصطلاحًا "جملة جواب القَسَم"): ومن أمثلة هذه الصورة قوله تعالى: ﴿وَأَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡ لَا يَبۡعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ﴾ [سورة النحل، آية: 38].

2- صورة حذف الجملتين ("جملة القَسَم" و"جملة جواب القَسَم"): وفيها يظهر في أسلوب القسم ركنان ويحذف ركنان؛ يظهر حَرف القَسَم والمقسم به، وتحذف "جملة القَسَم" و"جملة جواب القَسَم": ومن أمثلة هذه الصورة قوله تعالى: ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرۡقٗا﴾ [سورة النازعات، آية: 1].

3- صورة حذف حَرف القَسَم والمقسم به: وهذه الصورة عكس الصورة السابقة؛ ففيها تظهر "جملة القَسَم" و"جملة جواب القَسَم"، ويحذف حَرف القَسَم والمقسم به: ومن أمثلة هذه الصورة قوله تعالى: ﴿وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقۡسِمُ ٱلۡمُجۡرِمُونَ مَا لَبِثُواْ غَيۡرَ سَاعَةٖ﴾ [سورة الروم، آية: 55].

4- صورة حذف فعل القَسَم (جملة القَسَم): وفيها تظهر أركان أسلوب القسم ما عدا "جملة القَسَم": ومن أمثلة هذه الصورة قوله تعالى: ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [سورة الضحى، آية: 1-3].

وباء القسم هي أصل حروف القسم، وقد توسع النحويون فيها وأعطوها أحكاما تميزها عن غيرها من حروف القسم؛ ومن أحكامها ما يأتي:-

- يجوز حذف فعل القسم إذا كان المقسم به مجرورا بالباء؛ مثل: أقسم بالله لأفعلن، بالله لأفعلن. أما إذا كان المقسم به مجرورا بالواو، أو التاء، فيجب حذف فعل القسم؛ مثل: والله لأفعلن، تالله لأفعلن. أي أن باء القسم يجوز معها ظهور فعل القسم ويجوز حذفه؛ فمن أمثلة ظهور فعل القسم قوله تعالى: ﴿وَأَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡ لَئِن جَآءَتۡهُمۡ ءَايَةٞ لَّيُؤۡمِنُنَّ بِهَا﴾ [سورة الأنعام، آية: 109]، ومن أمثلة حذف فعل القسم مع الباء قوله تعالى: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغۡوِيَنَّهُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾ [سورة ص، آية: 82].

- جواز دخول باء القسم على الاسم الظاهر وعلى المضمر؛ فمن أمثلة دخولها على الاسم الظاهر كلمة (بالله) ومن أمثلة دخولها على المضمر كلمة (أقسم به) وأما غير باء القسم من الحروف فلا تدخل إلا على الاسم الظاهر فقط.

- تختص باء القسم بما يسمى بالقسم الاستعطافي أو القسم الطلبي؛ نحو: بالله أكرمنا، وبالله هل قام زيد؟

- يجوز حذف باء القسم دون غيرها من أحرف القسم، وإذا حُذف حَرف القَسَم نصب ما بعده؛ نحو: "اللّهَ لأفعَلَنَّ" والمعنى: أحلِفُ باللّهِ لأفعَلَنَّ.

ومثلُه قولُ امرئ القيس[24]:

فقالــتَ يمــينَ اللَّهِ مــا لــك حيلــةٌ ومــا إن أرى عنــك الغوايــةَ تَنْجَلِي

على تقدير: ويمينِ الله.

وقول الآخر[25]:

إذا مـــا الخبـــزُتأدمـــه بلحـــمٍ فـــــذاك أمانـــــةَ اللَّهِ الثريـــــدُ

أراد: وأمانةِ الله.

ومِن العربِ من يَقُول: "آللهِ لأفعَلَنَّ" وذَلكَ أنَّه قَدَّرَ وُجودَ حَرفِ القَسَم الجارّ. والجر بإسقاط حرف القسم مختص عند البصريين بلفظ الجلالة فقط، لا يَشْركُه فيه غيرُه.

المبحث الثاني: الخلاف النحوي حول وقوع حذف الفعل مع باء القسم في القرآن الكريم

باء القسم هي أصل أحرف القسم -وإن كانت الواو أكثر استعمالا منها- لأنها للإلصاق؛ فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به؛ ومن ثم جاز إظهار فعل القسم معها نحو قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا﴾ [سورة الأنعام، آية: 109]، كما يجوز إضماره نحو

قوله تعالى: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [سورة ص، آية: 82]، بخلاف غيرها[26].

وقد اختلف العلماء حول وقوع حذف الفعل مع باء القسم في القرآن الكريم على رأيين:

- الأول: يرى أن حذف الفعل مع باء القسم لم يرد في القرآن الكريم. وهو رأي ضعيف لم تثبت نسبته لأحد من أهل الشأن إلا ما جاء عند الأشموني في أكثر من موضع من كتابه "منار الهدى" كقوله: "الأقسام المحذوفة في القرآن لا تكون إلا بالواو، فإن ذُكِرَت الباء أُتِيَ بالفعل، كقوله: ﴿وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ﴾ [سورة النحل، آية: 38]، -أي يحلفون بالله- ولا تجد الباء مع حذف الفعل أبدًا"[27].

ولعل هذا من أوهام الأشموني -رحمه الله- فهو قد عوَّل كثيرا في كتابه على كتاب "الإتقان" للسيوطي، وبالرجوع إلى سياق السيوطي -رحمه الله- نجده ينقل عن غيره فيقول: "وَقَالَ غَيْرُهُ: أَكْثَرُ الْأَقْسَامِ فِي الْقُرْآنِ الْمَحْذُوفَةِ الْفِعْلِ لَا تَكُونُ إِلَّا بِالْوَاوِ فَإِذَا ذُكِرَتِ الْبَاءُ أُتِيَ بِالْفِعْلِ كَقَوْلِهِ: ﴿وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ﴾ [سورة النحل، آية: 38]، ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ﴾ [سورة النساء، آية: 62]، وَلَا تَجِدُ الْبَاءَ مَعَ حَذْفِ الْفِعْلِ وَمِنْ ثَمَّ كَانَ خَطَأً مَنْ جَعَلَ قَسَمًا ﴿بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ﴾ [سورة لقمان، آية: 13]، ﴿بِمَا عَهِدَ عِندَكَ﴾ [سورة الأعراف، آية: 134، وسورة الزخرف، آية: 49]، ﴿بِحَقٍّ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ [سورة المائدة، آية: 116]"[28].

وأصل هذا النص الذي ذكره السيوطي نجده عند الزركشي في كتابه "البرهان في علوم القرآن"؛ إذ قال: "فوائد: الأولى: أكثر الأقسام المحذوفة الفعل في القرآن لا تكون إلا بالواو، فإذا ذكرت الباء أتي بالفعل كقوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ﴾ [سورة النحل، آية: 38]، ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ﴾ [سورة النساء، آية: 62]، ولا تجيء الباء والفعل محذوف إلا قليلا"[29].

وكما هو واضح من ظاهر النص أن أصل كلام الزركشي "ولا تجيء الباء والفعل محذوف إلا قليلا" فنقل هذا السياق السيوطي وصدَّره بقوله: "وَقَالَ غَيْرُهُ: أَكْثَرُ الْأَقْسَامِ فِي الْقُرْآنِ الْمَحْذُوفَةِ

الْفِعْلِ لَا تَكُونُ إِلَّا بِالْوَاوِ فَإِذَا ذُكِرَتِ الْبَاءُ أُتِيَ بِالْفِعْلِ". ويبدو أن هذه الصياغة الملبسة عند السيوطي في هذا السياق هي التي تسببت فيما جزم به الأشموني في أكثر من موضع من كتابه "منار الهدى" ثقة منه بكلام السيوطي الذي اعتمد عليه كثيرا في كتابه.

وباستقراء رأي السيوطي في هذه المسألة في تصانيفه الأخرى نجده يصرح برأيه في كتابه "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع" فيقول: "باء القسم هي أصل أحرف القسم.. ومن ثم جاز إظهار فعل القسم معها نحو قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا﴾ [سورة الأنعام، آية: 109]، كما يجوز إضماره نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [سورة ص، آية: 82]"[30]. وفي هذا النص دلالة واضحة أكيدة على أن السيوطي -رحمه الله- يتفق مع رأي القائلين بوقوع حذف الفعل مع باء القسم في القرآن الكريم.

- والثاني: يقول بوقوع حذف الفعل مع باء القسم في القرآن الكريم.

وهو رأي الجمهور، بل لم يُعلم لهذا القول مخالف إلا فيما تقدم ذكره عند الأشموني.

وممن قال بوقوع حذف الفعل مع باء القسم في القرآن الكريم ابن مالك في "شرح الكافية الشافية"؛ قال في باء القسم: "ودخولها على ظاهر والفعل ظاهر كثير كقوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا﴾ [سورة الأنعام، آية: 109]، ومن تعلقها بفعل مضمر قوله تعالى: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [سورة ص، آية: 82]"[31]. ويقول في "شرح تسهيل الفوائد": "ويعدّى في غير الطلب فعل القسم محذوفا وثابتا نحو: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [سورة ص، آية: 82]، و﴿وَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ﴾ [سورة التوبة، آية: 56]"[32].

ويؤيد هذا القول ما ذهب إليه الزمخشري في تفسيره لمعنى قوله تعالى: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [سورة ص، آية: 82]، بقوله: "فَبِعِزَّتِكَ: إقسام بعزّة الله تعالى وهي سلطانه وقهره"[33]. وعليه أيضًا تفسير النسفي إذ قال:" ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [سورة ص، آية: 82]، أي: أقسم بعزة الله وهي سلطانه وقهره"[34].

والرأي الذي يرجحه البحث هو رأي الجمهور القائل بوقوع حذف الفعل مع باء القسم في القرآن الكريم، وهو الذي عليه المعاصرون. يقول الشيخ محمد بن صالح العثيمين عن باء القسم في تفسيره لمعنى قوله تعالى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [سورة القيامة، آية: 1]: "ويجوز معها ذكر العامل - كما في هذا المثال- ويجوز حذفه؛ كقوله تعالى عن إبليس: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [سورة ص، آية: 82]"[35].

ويقول الدكتور أحمد بن محمد الخراط في إعراب قوله تعالى ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [سورة ص، آية: 82]: "الفاء رابطة لجواب شرط مقدر، أي: إن أنظرتني فأنا أقسم، والجار متعلق بـ"أقسم" المقدرة، وجملة أقسم خبر لمبتدأ محذوف تقديره أنا، و"أجمعين" توكيد للهاء"[36].

ويقول محمود صافي في إعراب قوله تعالى: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [سورة ص، آية: 82]: "الفاء: لتعلّق ترتيب الجملة على الإنظار، (الباء) باء القسم، والجار والمجرور متعلّق بفعل محذوف تقديره: أقسم، (اللام) لام القسم ﴿أَجْمَعِينَ﴾ توكيد للضمير المفعول في ﴿أغوينّهم﴾"[37].

ومن المعاصرين الذين قالوا بهذا الرأي أحمد عبيد الدعاس وأحمد محمد حميدان وإسماعيل محمود القاسم في كتابهم "إعراب القرآن الكريم"[38]، وعبد الله بن صالح الفوزان في كتابه "شرح مختصر قواعد الإعراب لابن هشام"[39]، وغيرهم كثير.

المبحث الثالث: نماذج الابتداء التَّعَسُّفِيّ في حذف الفعل مع باء القسم في القرآن الكريم

جاء الابتداء التَّعَسُّفِيّ في حذف الفعل مع باء القسم في القرآن الكريم، في ستة مواضع، يمكن جمعها في أربعة نماذج، حسبما هو مبين في التفصيل الآتي:

النموذج الأول:

قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَٰنًا وَتَوْفِيقًا﴾ [سورة النساء، آية: 62].

يستسيغ بعض القراء[40] أن يقف على قوله تعالى ﴿يَحْلِفُونَ﴾ في هذه الآية الكريمة، فيقرأ: ﴿فَكَيْفَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ﴾ ويقف، ثم يبتدئ: ﴿بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَٰنًا وَتَوْفِيقًا﴾، على تقدير محذوف: نقسم بالله. عَلَى مَعْنَى الْقَسَمِ.

غير أن هذا الابتداء من الابتداء التعسفي لأن "ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير"[41]؛ ولأن من مقاصد الآية بيان جرأة المنافقين على الله في الحلف بالله كذبا، وهذا الابتداء يفوت على السامع إظهار هذا المعنى، لأنه يفصل بين ﴿يَحْلِفُونَ﴾ وبين المحلوف به ﴿بِٱللَّهِ﴾، ولهذا قال الأشموني: "وبعضهم تَعَسَّفَ ووَقف على ﴿يَحْلِفُونَ﴾ وجعل ﴿بِٱللَّهِ﴾ قسمًا و﴿إِنْ أَرَدْنَآ﴾ جواب القسم و﴿إِنْ﴾ نافية بمعنى (ما) أي: ما أردنا في العدول عنك عند التحاكم إلا إحسانًا وتوفيقًا. وليس بشيء لشدة تعلقه بما بعده.. والمعتَمَدُ أن الباء متعلقة بـ ﴿يَحْلِفُونَ﴾ وليست باء القسم"[42].

ويشبه هذا الموضعَ موضعٌ آخر في سورة التوبة في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَّاتَّبَعُوكَ وَلَٰكِن بَعُدَتْ عَلَيْهِمُ الشُّقَّةُ ۚ وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ أَنفُسَهُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾ [سورة التوبة، آية: 42]؛ إذ استساغ بعض القراء أن يقف على قوله تعالى ﴿وَسَيَحْلِفُونَ﴾ في هذه الآية الكريمة، فيقرأ: ﴿لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَّاتَّبَعُوكَ وَلَٰكِن بَعُدَتْ عَلَيْهِمُ الشُّقَّةُ ۚ وَسَيَحْلِفُونَ﴾ ويقف، ثم يبتدئ: ﴿بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ﴾، على تقدير محذوف: نقسم بِاللَّهِ. عَلَى مَعْنَى الْقَسَمِ.

النموذج الثاني:

قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ۚ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ [سورة المائدة، آية: 116].

يستسيغ بعض القراء[43] أن يقف على قوله تعالى ﴿مَا لَيْسَ لِي﴾ في هذه الآية الكريمة، فيقرأ: ﴿قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي﴾ ويقف، ثم يبتدئ: ﴿بِحَقٍّ إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾، على تقدير محذوف: أقسم بحق. عَلَى مَعْنَى الْقَسَمِ.

غير أن هذا الابتداء من الابتداء التعسفي؛ لأن سياق الآية ليس سياق قسم، يقول الأشموني: "وهذا خطأ من وجهين: أحدهما أن حرف الجرّ لا يعمل فيما قبله. الثاني أنه ليس موضع قسم. وجواب آخر أنه إنْ كانت الباء غير متعلقة بشيء فذلك غير جائز، وإن كانت للقسم لم يَجُزْ، لأنه لا

جواب هنا، وإنْ كان ينوي بها التأخير وأنَّ الباء متعلقة بـ ﴿قُلْتُهُۥ﴾ -أي إنْ كنت قلته فقد علمته بحق- فليس خطأً على المجاز، لكنه لا يستعمل كما صحَّ سندُه عن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: لُقِّنَ عيسى عليه الصلاة والسلام حُجَّتَه، ولقَّنه اللَّه في قوله لما قال تعالى: ﴿يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ءَأَنتَ قُلۡتَ لِلنَّاسِ﴾ [سورة المائدة، آية: 116] الآية. قال أبو هريرة -رضي الله عنه- عن رسول اللَّه صلى الله عليه وسلم: لَقَّن اللَّهُ عيسى حُجَّتَه بقوله: ﴿سُبۡحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنۡ أَقُولَ مَا لَيۡسَ لِي بِحَقٍّ﴾"[44].

واتباعًا للقاعدة التي تقول "ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير"[45]، فإن ظاهر الآية هنا -الذي لا يحتاج إلى تقدير هو أن الباء واقعة في خبر "ليس"، وزيادة الباء في خبر "ليس" له شواهد كثيرة في القرآن الكريم؛ منها قوله تعالى: ﴿أَوَلَيۡسَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخۡلُقَ مِثۡلَهُمۚ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلۡخَلَّٰقُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ [سورة يس، آية: 81]، وقد ورد خبر "ليس" مفردًا صريحًا غير مؤول في القرآن الكريم ستًّا وعشرين مرة -غير هذا الموضع الذي نحن بصدده الآن- منها اثنتان وعشرون مرة مقترنًا بالباء، وأربع مرات فقط غير مقترن بها؛ وذلك في قوله تعالى: ﴿لَيۡسُواْ سَوَآءٗۗ مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ أُمَّةٞ قَآئِمَةٞ يَتۡلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيۡلِ وَهُمۡ يَسۡجُدُونَ﴾ [سورة آل عمران، آية: 113]، وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا ضَرَبۡتُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُواْ وَلَا تَقُولُواْ لِمَنۡ أَلۡقَىٰٓ إِلَيۡكُمُ ٱلسَّلَٰمَ لَسۡتَ مُؤۡمِنٗا تَبۡتَغُونَ عَرَضَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا فَعِندَ ٱللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٞۚ كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبۡلُ فَمَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡكُمۡ فَتَبَيَّنُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٗا﴾ [سورة النساء، آية: 94]، وقوله تعالى: ﴿وَلَئِنۡ أَخَّرۡنَا عَنۡهُمُ ٱلۡعَذَابَ إِلَىٰٓ أُمَّةٖ مَّعۡدُودَةٖ لَّيَقُولُنَّ مَا يَحۡبِسُهُۥٓۗ أَلَا يَوۡمَ يَأۡتِيهِمۡ لَيۡسَ مَصۡرُوفًا عَنۡهُمۡ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ﴾ [سورة هود، آية: 8]، وقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَسۡتَ مُرۡسَلٗاۚ قُلۡ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدَۢا بَيۡنِي وَبَيۡنَكُمۡ وَمَنۡ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلۡكِتَٰبِ ٤٣﴾ [سورة الرعد، آية: 43].

النموذج الثالث:

قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَقَعَ عَلَيْهِمُ ٱلرِّجْزُ قَالُواْ يَٰمُوسَى ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِندَكَۖ لَئِن كَشَفْتَ عَنَّا ٱلرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ وَلَنُرْسِلَنَّ مَعَكَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [سورة الأعراف، آية: 134].

يستسيغ بعض القراء[46] أن يقف على قوله تعالى ﴿ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ﴾ في هذه الآية الكريمة، فيقرأ: ﴿وَلَمَّا وَقَعَ عَلَيْهِمُ ٱلرِّجْزُ قَالُواْ يَٰمُوسَى ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ﴾ ويقف، ثم يبتدئ: ﴿بِمَا عَهِدَ عِندَكَۖ لَئِن كَشَفْتَ عَنَّا ٱلرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ وَلَنُرْسِلَنَّ مَعَكَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾، على تقدير محذوف: نقسم بِمَا عَهِدَ عِندَكَ. عَلَى مَعْنَى الْقَسَمِ.

غير أن هذا الابتداء من الابتداء التعسفي؛ لأن "ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير"[47]؛ ولأن سياق الآية ليس سياق قسم، ولهذا يقول الأشموني: "ومن وقَف على ﴿ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ﴾ وابتدأ ﴿بِمَا عَهِدَ عِندَكَ﴾ وجعل الباء حرف قسم فقد تعسَّفَ وأَخْطَأَ"[48].

ومثل هذا الموضع تماما قوله تعالى في سورة الزخرف: ﴿وَقَالُواْ يَٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِندَكَ إِنَّنَا لَمُهْتَدُونَ﴾ [سورة الزخرف، آية: 49]؛ إذ استساغ بعض القراء أن يقف على قوله تعالى ﴿ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ﴾ في هذه الآية الكريمة، فيقرأ: ﴿وَقَالُواْ يَٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ﴾ ويقف، ثم يبتدئ: ﴿بِمَا عَهِدَ عِندَكَ إِنَّنَا لَمُهْتَدُونَ﴾، على تقدير محذوف: نقسم بِمَا عَهِدَ عِندَكَ. عَلَى مَعْنَى الْقَسَمِ.

النموذج الرابع:

قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَٰنُ لِٱبْنِهِۦ وَهُوَ يَعِظُهُۥ يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِۖ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [سورة لقمان، آية: 13].

يستسيغ بعض القراء[49] أن يقف على قوله تعالى ﴿لَا تُشۡرِكۡ﴾ في هذه الآية الكريمة، فيقرأ: ﴿وَإِذۡ قَالَ لُقۡمَٰنُ لِٱبۡنِهِۦ وَهُوَ يَعِظُهُۥ يَٰبُنَيَّ لَا تُشۡرِكۡ﴾ ويقف، ثم يبتدئ: ﴿بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ﴾، على تقدير محذوف: أقسم بالله. عَلَى مَعْنَى الْقَسَمِ.

غير أن هذا الابتداء من الابتداء التعسفي؛ لأن "ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير"[50]؛ ولأن سياق الآية يدور حول التهويل من الشرك بالله تعالى وبيان خطره، وفصل السياق بالوقف والابتداء يضعف هذا المعنى، ووصل السياق يبرزه ويوضحه ويؤكده. يقول الأشموني: "وقد أغرب من وقف ﴿لَا تُشۡرِكۡ﴾ وجعل ﴿بِٱللَّهِ﴾ قسمًا وجوابه ﴿إِنَّ ٱلشِّرۡكَ﴾ وربما يتعمد الوقف عليه بعض المتعنتين"[51].

ومما يضعف ذلك الابتداء التعسفي أيضا أن الفعل (تُشۡرِكۡ) يحتاج إلى معمول مفعول به، وهو يتعدى إلى مفعوله بحرف الباء، وقد ورد كثيرا في القرآن الكريم بتلك الصيغة أو بذلك التركيب؛ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ بَوَّأۡنَا لِإِبۡرَٰهِيمَ مَكَانَ ٱلۡبَيۡتِ أَن لَّا تُشۡرِكۡ بِي شَيۡـٔٗا وَطَهِّرۡ بَيۡتِيَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلۡقَآئِمِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾ [سورة الحج، آية: 26]. ومن ذلك أيضا ما جاء في سياق قصة لقمان نفسها بعد هذه الآية بآية واحدة في قوله تعالى: ﴿وَإِن جَٰهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشۡرِكَ بِي مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٞ فَلَا تُطِعۡهُمَاۖ وَصَاحِبۡهُمَا فِي ٱلدُّنۡيَا مَعۡرُوفٗاۖ وَٱتَّبِعۡ سَبِيلَ مَنۡ أَنَابَ إِلَيَّۚ ثُمَّ إِلَيَّ مَرۡجِعُكُمۡ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [سورة لقمان، آية: 15].

نتائج البحث:

يمكن عرض أهم النتائج التي توصل إليها البحث في النقاط الآتية:

- القول بأن حذف الفعل مع باء القسم لم يرد في القرآن الكريم رأي ضعيف لم تثبت نسبته لأحد من أهل الشأن إلا ما جاء عند الأشموني في أكثر من موضع من كتابه "منار الهدى"

ولعل هذا من أوهام الأشموني وقع فيه من خلال نص نقله عن كتاب "الإتقان" للسيوطي، ومن تتبع رأي السيوطي في تصانيفه يجده يتفق مع رأي القائلين بوقوع حذف الفعل مع باء القسم في القرآن الكريم.

- ممن قال بوقوع حذف الفعل مع باء القسم في القرآن الكريم ابن مالك والزمخشري والنسفي.

- الرأي الذي يرجحه البحث هو رأي الجمهور القائل بوقوع حذف الفعل مع باء القسم في القرآن الكريم، وهو الذي عليه المعاصرون، بدليل قوله تعالى: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [سورة ص، آية: 82].

- من المعاصرين القائلين بوقوع حذف الفعل مع باء القسم في القرآن الكريم: الشيخ محمد بن صالح العثيمين، والدكتور أحمد بن محمد الخراط، ومحمود صافي، وأحمد عبيد الدعاس، وأحمد محمد حميدان، وإسماعيل محمود القاسم، وعبد الله بن صالح الفوزان، وغيرهم كثير.

- ورد الابتداء التَّعَسُّفِيّ في حذف الفعل مع باء القسم في القرآن الكريم، في ست آيات هي: قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَٰنًا وَتَوْفِيقًا﴾ [سورة النساء، آية: 62]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ۚ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ [سورة المائدة، آية: 116]، وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَقَعَ عَلَيْهِمُ ٱلرِّجْزُ قَالُوا۟ يَٰمُوسَى ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِندَكَ ۖ لَئِن كَشَفْتَ عَنَّا ٱلرِّجْزَ

لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ وَلَنُرْسِلَنَّ مَعَكَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [سورة الأعراف، آية: 134]، وقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَّٱتَّبَعُوكَ وَلَٰكِنۢ بَعُدَتْ عَلَيْهِمُ ٱلشُّقَّةُ ۚ وَسَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَوِ ٱسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ أَنفُسَهُمْ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ [سورة التوبة، آية: 42]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَٰنُ لِٱبْنِهِۦ وَهُوَ يَعِظُهُۥ يَٰبُنَىَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ ۖ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [سورة لقمان، آية: 13]، وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ يَٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِندَكَ إِنَّنَا لَمُهْتَدُونَ ﴾ [سورة الزخرف، آية: 49].

الهوامش والإحالات:

(1) الطبري، جامع البيان: 11/1.
(2) النحاس، القطع والائتناف: 97.
(3) الأشموني، منار الهدى: 10.
(4) النّحّاس، القطع والائتناف: 98/1.
(5) الأشموني، منار الهدى: 154.
(6) ابن الجزري، النشر: 231/1، 232.
(7) ابن منظور، لسان العرب: مادة (ب د أ).
(8) نصر، غاية المريد: 233.
(9) ابن منظور، لسان العرب: مادة (ع س ف).
(10) قويدري، سلطة القاضي: 42.
(11) ابن منظور، لسان العرب: مادة (ق س م).
(12) الراغب، مفردات ألفاظ القرآن: 670.
(13) ينظر: هارون، الأساليب الإنشائية: 162.
(14) سيبويه، الكتاب: 104/3. وينظر في الكلام عن القسم: الزجاجي، الجمل: 133 وما بعدها. ابن السراج، الأصول: 430/1 وما بعدها، 199/2 وما بعدها. ابن جني، اللمع: 183 وما بعدها. الزمخشري، المفصل: 450. الأنباري، أسرار العربية: 247 وما بعدها. ابن كيكلدي، الفصول المفيدة في الواو المزيدة: 242 وما بعدها.

(15) ينظر: الزمخشري، المفصل: 450.

(16) سيبويه، الكتاب: 3/497،496.

(17) حماسة، بناء الجملة العربية: 228.

(18) سيبويه، الكتاب: 3/496.

(19) ابن جني، اللمع: 183 وما بعدها.

(20) ابن مالك، شَوَاهِد التَّوضيح: 222، 223. وينظر: ابن هشام، مغني اللبيب: 771.

(21) الحديث أخرجه البخاري، صحيح البخاري: 3/1339.

(22) نفسه: 2/622.

(23) البيت في: ابن مالك، شواهد التوضيح: 223. وينظر: ابن هشام، مغني اللبيب: 771.

(24) امرؤ القيس، ديوانه: 14. وينظر: ابن الأنباري، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: 52. ابن النحاس، شرح القصائد التسع المشهورات: 1/132.

(25) البيت بلا نسبة في: الحربي، غريب الحديث: 3/1142. ابن السراج، الأصول: 1/433. الزمخشري، المفصل: 487. ابن منظور، لسان العرب: مادة (أ د م).

(26) السيوطي، همع الهوامع: 2/477.

(27) الأشموني، منار الهدى: 215.

(28) السيوطي، الإتقان: 4/56. ينظر أيضا: السيوطي، معترك الأقران: 1/343.

(29) الزركشي، البرهان: 3/43.

(30) السيوطي، همع الهوامع: 2/477.

(31) ابن مالك، شرح الكافية: 2/863.

(32) ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد: 3/199.

(33) الزمخشري، الكشاف: 4/110.

(34) النسفي، مدارك التنزيل: 3/166.

(35) العثيمين، تفسير الفاتحة والبقرة: 1/55. وينظر أيضا: العثيمين، أصول في التفسير: 48.

(36) الخراط، مُشكِل إعراب القرآن: 457.

(37) صافي، الجدول: 23/147.

(38) الدعاس وآخرون، إعراب القرآن الكريم: 3/130. وينظر: مجموعة من الأساتذة، الموسوعة القرآنية المتخصصة: 190.

(39) الفوزان، شرح مختصر قواعد الإعراب: 35.

(40) نقل ذلك: ابن الجزري، النشر: 231/1، 232, السيوطي، الإتقان: 56/4. وينظر أيضا: السيوطي، معترك الأقران: 343/1.

(41) الخضير، شرح منظومة الزمزمي: 15.

(42) الأشموني، منار الهدى: 215.

(43) نقل ذلك: السيوطي، الإتقان: 56/4. وينظر أيضا: السيوطي، معترك الأقران: 343/1. الأشموني، منار الهدى: 263.

(44) الأشموني، منار الهدى: 263.

(45) الخضير، شرح منظومة الزمزمي: 15.

(46) نقل ذلك: السيوطي، الإتقان: 56/4. وينظر أيضا: السيوطي، معترك الأقران: 343/1. الأشموني، منار الهدى: 606.

(47) الخضير، شرح منظومة الزمزمي: 15.

(48) الأشموني، منار الهدى: 606.

(49) نقل ذلك: ابن الجزري، النشر: 231/1-232. السيوطي، الإتقان: 56/4. وينظر أيضا: السيوطي، معترك الأقران: 343/1.

(50) الخضير، شرح منظومة الزمزمي: 15.

(51) الأشموني، منار الهدى: 606.

قائمة المصادروالمراجع:

- **القرآن الكريم.**

1) الأشموني، أحمد بن عبد الكريم، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، تحقيق: شريف أبو العلا العدوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ- 2002م.
2) امرؤ القيس، ديوانه، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1964م.
3) ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، د.ط، 1963م.
4) الأنباري، عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله، أسرار العربية، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط1، 1995م.
5) البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي، الجامع الصحيح المختصر: صحيح البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، بيروت، ط3، 1987م.

6) ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، د.ت.

7) ابن جني، أبو الفتح عثمان، اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، نشر دار الكتب الثقافية، الكويت، د.ط، 1972م.

8) الحربي، إبراهيم بن إسحاق، غريب الحديث، تحقيق: سليمان إبراهيم محمد العايد، نشر جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1405هـ.

9) حماسة، محمد، بناء الجملة العربية، دار غريب، القاهرة، د.ط، 2003م.

10) الخراط، أحمد بن محمد، مُشكِل إعراب القرآن، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المملكة العربية السعودية، د.ط، د.ت.

11) الخضير، عبدالكريم بن عبد الله، شرح منظومة الزمزمي في علوم القرآن، تاريخ الاسترجاع: 2021/06/02، على الرابط الإلكتروني: https://bit.ly/3iebr78

12) الدعاس، أحمد عبيد، حميدان، أحمد محمد، القاسم، إسماعيل محمود، إعراب القرآن الكريم، دار المنير ودار الفارابي، دمشق، ط1، 1425هـ.

13) الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد بن المفضل، مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق: صفوان عدنان داودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق، ط2، 1418هـ-1997م.

14) الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، الأردن، ط4، 1408هـ- 1988م.

15) الزركشي، محمد بن بهادر بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، د.ط، 1391هـ.

16) الزمخشري، جار اللَّه محمود بن عمر الخوارزمي، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت د.ط، د.ت.

17) الزمخشري، جار اللَّه محمود بن عمر الخوارزمي، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بوملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م.

18) ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1988م.

19) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 1430هـ- 2009م.

20) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د.ط، 1394هـ- 1974م.

21) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، معترك الأقران في إعجاز القرآن، ويُسمَّى (إعجاز القرآن ومعترك الأقران)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1408هـ- 1988م.

22) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ط، د.ت.

23) صافي، محمود بن عبد الرحيم، الجدول في إعراب القرآن الكريم، دار الرشيد، دمشق، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط4، 1418هـ.

24) الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن خالد، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1420هـ/2000م.

25) العثيمين، محمد بن صالح، أصول في التفسير، أشرف على تحقيقه: قسم التحقيق بالمكتبة الإسلامية، المكتبة الإسلامية، القاهرة، ط1، 1422هـ/2001م.

26) العثيمين، محمد بن صالح، تفسير الفاتحة والبقرة، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط1، 1423هـ.

27) الفوزان، عبد الله بن صالح، شرح مختصر قواعد الإعراب لابن هشام، دار ابن الجوزي، الرياض، ط2، د.ت.

28) قويدري، محمد، سلطة القاضي في فك الرابطة الزوجية دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الجزائري، رسالة ماجستير، قسم القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015م.

29) ابن كيكلدي، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تحقيق: حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، ط1، 1990م.

30) ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط1، د.ت.

31) ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 1410هـ/1990م.

32) ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، تحقيق: طَه مُحسِن، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط1، 1405هـ.

33) مجموعة من الأساتذة والعلماء المتخصصين، الموسوعة القرآنية المتخصصة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، د.ط، 1423هـ- 2002م.

34) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.

35) النحاس، أحمد بن محمد، شرح القصائد التسع المشهورات، تحقيق: أحمد خطاب، دار الحرية للطباعة، مطبعة الحكومة، بغداد، د.ط، 1393هـ- 1973م.

36) النحاس، أحمد بن محمد، القطع والائتناف، تحقيق: أحمد خطاب العمر، وزارة الأوقاف العراقية، بغداد، ط1، 1398هـ- 1978م.

37) النسفي، عبد الله بن أحمد بن محمود، مدارك التنزيل وحقائق التأويل: تفسير النسفي، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، بيروت، ط1، 1419هـ- 1998م.

38) نصر، عطية قابل، غاية المريد في علم التجويد، دار التقوى للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، ط7، د.ت.

39) هارون، عبد السلام محمد، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، دار الجيل، بيروت، ط2، 1384هـ- 1966

40) ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الأنصاري المصري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985م.